جامعة الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قســـــم: العلوم الاقتصادية **السنة الجامعية: 2024/23**

المستوى: ثانية ماستر اقتصاد كمي **المـــدة: ساعـــة ونصف**

الإجابة النموذجية لامتحان قانون الاستثمار

أولا: عرف قانون الاستثمار الجديد (القانون رقم 22-18 المؤرخ في 2022/07/24)مساراً طويلاً قبل صدوره ومر بالعديد من القراءات والتعديلات حيث حرص الرئيس شخصياً على كل مرحلة من مراحل إعداده وطلب في أكثر من مرة إعادة صياغة بعضا من مواده. وهذا المسعى يوضح بصورة جلية الأهمية التي تمنحها الجزائر لهذا القانون في هذه المرحلة الحساسة من الحياة الاقتصادية للبلاد. تبعا لما سبق، إلى ما يهدف هذا القانون ؟ (ذكر الأهداف دون شرح).

ترمي أحكام هذا القانون إلى تشجيع الاستثمار، بهدف:

1. تطوير قطاعات النشاطات ذات الأولوية وذات قيمة مضافة عالية،
2. ضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة،
3. تثمين الموارد الطبيعية والمواد الأولية المحلية،
4. إعطاء الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة،
5. تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة،
6. تفعيل استحداث مناصب الشغل الدائمة وترقية كفاءات الموارد البشرية،
7. تدعيم وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التصدير.

ثانيا: حسب المادة 5 من القانون رقم 22-18 المؤرخ في 2022/07/24 المتعلق بالاستثمار، الاستثمارات التي يمكن لها الاستفادة من المزايا التحفيزية هي: استثمار الإنشاء، استثمار التوسع، استثمار إعادة التأهيل. تبعا لما سبق، ما المقصود باستثمار التوسع و استثمار إعادة التأهيل.

– **استثمار التوسع**: كل استثمار منجز بهدف رفع قدرات إنتاج السلع و/أو الخدمات عن طريق اقتناء وسائل إنتاج جديدة تضاف إلى تلك الموجودة. لا يخّل اقتناء تجهيزات تكميلية ملحقة و/أو مرتبطة طابع التوسع للاستثمار. وكذلك هو الشأن بالنسبة لاقتناء تجهيزات تجديد أو استبدال مماثلة لتلك الموجودة.

– **استثمار إعادة التأهيل**: كل استثمار منجز يتمثل في عمليات اقتناء سلع و/أو خدمات موجهة لمطابقة العتاد والتجهيزات الموجودة من أجل معالجة التأخر التكنولوجي أو بسبب الاهتلاك لقدمها والتي تؤثر عليها من أجل رفع الإنتاجية أو إعادة بعث نشاط متوقف منذ ثلاث سنوات على الأقل.

ثالثا: في حالة ما إذا قدم مستثمر طلبا للحصول على المزايا التحفيزية ورفض طلبه، أو صادف بعض العراقيل من طرف الإدارات أو الهيئات المعنية بالاستثمار، فبماذا تنصحه؟

– ممارسة الطعن الإداري أمام اللجنة الوطنية العليا للطعون المتصلة بالاستثمار وهذا طبقا لنص المادة 11 من القانون رقم 22-18 المؤرخ في 2022/07/24 المتعلق بالاستثمار، وهذا بحكم أن اللجنة مكلفة بالفصل في الطعون التي يقدمها المستثمرون.
ويمكن للمستثمر، زيادة على ذلك، أن يرفع في هذا الشأن طعنا قضائيا أمام الجهات القضائية المختصة طبقاً للتشريع المعمول به.

رابعا: لقد أقر قانون الاستثمار (22-18) في الجزائر وسائل مختلفة لتسوية منازعات الاستثمار، اشرح الإطار القانوني الذي يستند إليه في حل منازعات الاستثمار ؟

توضح المادة 12 من القانون رقم 22-18 المؤرخ في 2022/07/24 المتعلق بالاستثمار، الإطار العام لكيفية حل النزاعات في حالة وجود خلاف بين المستثمر والدولة الجزائرية على أنه: " يخضع كل خلاف ناجم عن تطبيق أحكام هذا القانون بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يتسبب فيه المستثمر أو يكون بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية في حقه، للجهات القضائية الجزائرية المتخصصة، ما لم توجد اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف صادقت عليها الدولة الجزائرية تتعلق أحكامها بالمصالحة والوساطة والتحكيم، أو إبرام اتفاق بين الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، التي تتصرف باسم الدولة والمستثمر، تسمح للأطراف باللجوء إلى التحكيم.

بالتوفيق للجميع